وبالفعل، فقد وجدت هذه الآراء صداها في المواقف العربية، وخاصة ان الرئيس العراقي، صدام حسين، جدّد تحذيره لاسرائيل باستخدام اسلحة الدمار الشامل ضدها رداً على أي هجوم بأسلحة الدمار الشامل، كما جاء في كلمته في مؤتمر القمة العربي، في ٢٨ أيار (مايو) (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٩٠). وقد ردّد مسؤولون عرب مواقف شبيهة، ومنهم رئيس الدائرة العسكرية في جامعة الدول العربية، الذي أكد أهميته قيام العرب بالحصول على الاسلحة المضادة للاسلحة النووية الاسرائيلية، من اجل توفير عنصر الردع (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/٤/١٩٩٠). ويذكر، في هذا المجال، الاعلان العراقي عن نيّة تقريب موعد اطلاق أول قمر اصطناعي عربي من موعده الاصلي في أيلول (سبتمبر) المقبل، وذلك على متن صاروخ معدّل من طراز «عابد ـ ٢» (**الحياة**، ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٩٠).

الّا ان الامر البارز هو التحذير الذي وجّهه الرئيس المصري، حسني مبارك، في رسالة مباشرة الى القيادة الاسرائيلية، والتي أكد فيها ان مصر ستتدخل للدفاع عن العراق، أو أي عضو في مجلس التعاون العربي، في حال تعرّضه لأي هجوم اسرائيلي (**الحياة**، ٩/٤/١٩٩٠). وقد ارفق ذلك، فيما بعد، باقتراح مصري لابرام معاهدة اقليمية تلتزم دول الشرق الاوسط بموجبها بالامتناع عن المبادرة باستخدام اسلحة الدمار الشامل (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢١/٥/١٩٩٠). وتجدر الاشارة الى حقيقة ان مصر كانت اقترحت، منذ سنوات عديدة، اقامة منطقة منزوعة الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، ممّا يعني ان اقتراح «منع الضربة الاولى» يشكّل نوعاً من التراجع والاقرار بالامر الواقع، أو انه يشكّل خطوة أولى عملية للحدّ من انتشار اسلحة الدمار الشامل أكثر من الحدود الحالية.

صفقات الاسلحة

جاء التجسيد العملي لخطة العمل السنوية للجيش الاسرائيلي عبر مجموعة من الصفقات التي تمّ ابرامها، أو اقرارها، او البدء بتنفيذها، خلال الآونة الاخيرة. وتمثّلت الصفقة الاولى باتفاقية شراء عدد غير محدّد من طائرات القتال «ف ـ ١٦ سي/د» بمبلغ ٢٠٦,٦ ملايين دولار (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٥/١٩٩٠). وتشكّل هذه المجموعة جزءاً من ٦٠ طائرة سيتسلّمها سلاح الجو الاسرائيلي ابتداء من هذا العام، على ان يتمّ تسليم الصفقة الجديدة في العام ١٩٩٢. كما أقرّت اسرائيل، نهائياً، برنامج شراء طائرات مروحية هجومية من طراز «اباتشي». وكان الاتفاق سيشمل، أصلاً، ١٩ طائرة و١٦ محرّك «ت ـ ٧٠٠ ـ جي.إي ـ ٧٠١» احتياطياً، علاوة على ٥٣٩ صاروخاً مضاداً للدروع جو ـ أرض «هيلفاير»، و١٤ منصة اطلاق اضافية، ومجموعة معدّات وقطع غيار وخوذات ومعونات تدريبية واستشارية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٤/٤/١٩٩٠). غير ان اسرائيل عادت وطلبت ١٨ طائرة فقط، واستثنت بعض المعدّات الاخرى كذلك، ربما لأسباب مالية (**الحياة**، ٢٠/٤/١٩٩٠). فالمعروف ان الاتفاق الاصلي بلغت قيمته حوالى ٢٨٥ مليون دولار؛ غير ان الاعلان الرسمي أشار الى قيمة ١٥٠ مليون دولار فحسب، ممّا يوحي باقتطاعات هامّة (**دافاز**، ١٨/٤/١٩٩٠). هذا، وسوف يبدأ تسليم الطائرات في أيلول (سبتمبر) المقبل.

امّا الصفقة الرئيسة الاخرى، فهي الخاصة بشراء غواصتي «دولفين» من ألمانيا الاتحادية. وقد انطلق البحث في هذا المشروع منذ حوالى السنتين؛ غير انه تمّ تأجيله بسبب القيود المالية. امّا الآن، فقد تمّ دفع المشروع قدماً بعد ان وافقت الحكومة الالمانية، رسمياً، على الصفقة، في أواسط شباط (فبراير)، ممّا يمثل انحرافاً خطراً عن السياسة الالمانية المعهودة بعدم بيع الاسلحة الهجومية، او الرئيسة، الى أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٢/١٩٩٠). وبات من المرجّح ان تقرّ الحكومة الاسرائيلية المضيّ بالمشروع، علماً بأن رئيس الاركان، دان شومرون، قد أمهل مستشاره المالي، ميخائيل نافون، حتى أواخر تموز (يوليو) ليدرس مدى توفّر الاموال الحرة لذلك ضمن الخطتين، الخمسية والعشرية، للجيش (**هآرتس**، ٦/٥/١٩٩٠).

الى جانب كل ما سبق، قامت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية بالاتفاق، أو التفاوض، على صفقات